A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/23/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 7 مارس 2019

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثالثة والعشرون
جنيف، من 20 إلى 24 مايو 2019

تقرير تقييمي لمشروع تعزيز القطاع السمعي والبصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية

من إعداد السيد دانييل كيلير، خبير استشاري، لوبرنغن، سويسرا

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة تقريراً تقييمياً مستقلاً لمشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية، الذي أعده الخبير الاستشاري من شركة إفال كو المحدودة المسؤولية (EvalCo Sàrl)، السيد دانييل كيلير، لوبرنغن، سويسرا.

2. *إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.*

[يلي ذلك المرفق]

جدول المحتويات

قائمة المختصرات ..... 3.

ملخص تنفيذي ..... 5.

التوصيات 7

1. مقدمة 9

(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه 9

(باء) نطاق هذا التقييم وغرضه ومنهجيته وقيوده 10

"1" النطاق 10
"2" الغرض الأساسي 11
"3" المنهجية 11
"4" مراحل التقييم الرئيسية 12
"5" القيود الرئيسية على هذا التقييم 13

2. النتائج والتقويم 13

(ألف) التحضير للمشروع وإدارته 13

"1" التحضير للمشروع 13
"2"استخدام أدوات تخطيط المشروعات (في مرحلة التخطيط) 14
"3"إدارة المشروع 15

(باء) الوجاهة 15

"1"وجاهة السياسات 15
"2"الوجاهة بالنسبة للمستفيدين 16

(جيم) الفعالية 17

"1" حلقات العمل والحلقات الدراسية وزيارة دراسية 18
"2" دراسة الجدوى 19
"3" مواد التدريب 19
"4" تقييم نوعية المخرجات 20

"5" أولى النتائج الملاحظة 20
"6" التأثير..... 21

(دال) الكفاءة..... 21

"1"التنفيذ المالي..... 21
"2"تقييم النهج 21
"3"أوجه التآزر مع أنشطة أخرى تضطلع بها الأمانة 22

(هاء) احتمالات استدامة النتائج 23

3. الاستنتاجات 24

4. التوصيات..... 26

قائمة المختصرات

BBDA	مكتب بوركينا فاسو لحق المؤلف
CDIP	اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية
CEMAC	لجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا
CHF	الفرنك السويسري
DA	جدول أعمال التنمية
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية (لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
DACD	شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية
FESPACO	المهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون
IP	الملكية الفكرية
IPR(s)	حقوق الملكية الفكرية
KECOBO	مجلس كينيا لحق المؤلف
KFC	هيئة الأفلام الكينية
LDCs	أقل البلدان نمواً
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RBM	الإدارة القائمة على النتائج
SABAM	الجمعية البلجيكية للمؤلفين والملحنين والناشرين
SMART (indicators)	مؤشرات محددة وقابلة للقياس والتحقيق وذات الصلة والمحددة المدة (معايير SMART)
SME(s)	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SODAV	المكتب السنغالي لحق المؤلف
ToRs	مواصفات (هذا التقييم)

UEMOA	الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا
UN	الأمم المتحدة
UNEG	فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ملخص تنفيذي

يغطي هذا التقييم النهائي المستقل *(المشار إليه فيما يلي "بالتقييم")* *مشروع "*تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11) بموجب جدول أعمال التنمية (المشار إليه فيما يلي "بالمشروع"). واضطلع بالتقييم في الفترة الممتدة من يناير إلى مايو 2019، السيد دانييل كيلير، كبير المقيّمين في إيفيلار /لوبرينغن بالتنسيق الوثيق مع شعبة تنسيق أجندة التنمية، وتوصل التقييم إلى الاستنتاجات التالية:

الاستنتاج 1: عن إعداد المشروع ووجاهته: أعد المشروع وأدير بطريقة جيدة إجمالا. وأدى النقص في الموارد وعوامل خارجية إلى تأخير إنجاز بعض الأنشطة.

استفاد الإعداد من الخبرة والدروس المستخلصة خلال مرحلة أولى. وكان إجراء دراسة استطلاعية شاملة ذات نوعية جيدة مفيدا لفهم القطاع السمعي البصري الأفريقي والتحديات التي يواجهها وكيفية التصدي لها. وكانت أهداف المشروع الأوسع نطاقا ومنطق التدخل واضحين على العموم. وتدرج وثيقة المشروع استراتيجية تدخل تصف الأنشطة المخطط لها وتحدد جدولا زمنيا للتنفيذ. ويشير معدل الإنفاق إلى أن الميزانية كانت دقيقة. وكانت مساهمة الموظفين اللازمة المخطط لها لا تتناسب مع مدى تعقيد المشروع وعدد الأنشطة (الوقت المخصص). وساهم ذلك في حدوث تأخيرات (بما في ذلك على سبيل المثال استكمال دورة الويبو للتعلم عن بعد). وفيما عينت البلدان المستفيدة نقاط اتصال، لم يتم إنشاء أي هيكل إداري رسمي بين الأمانة والبلدان المستفيدة. ويفتقد المشروع إلى استراتيجية خروج تُدرج تدابير محددة بشأن كيفية ضمان استمرارية مزايا المشروع (الاستدامة) فيما بعد توقف دعم الويبو.

واختارت الإدارة الخبراء المناسبين وكفلت جودة نوعية الدعم المقدم. وسلط المستفيدون الضوء على استجابة الأمانة إلى احتياجاتهم.

وطبق المشروع إجراء الويبو للتخطيط ونسق إعداد التقارير. وعلى خلاف معظم الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الأخرى، لم تستخدم الويبو الأطر المنطقية كأداة للتخطيط والرصد وتقييم مشاريع.

الاستنتاج 2: عن الجدوى. نفذ المشروع في الآجال المحددة واستجاب لاحتياجات المستفيدين. وكان متماشيا بالكامل مع الأولويات الاستراتيجية التي حددتها الدول الأعضاء.

يعد القطاع السمعي البصري من أهم الأصول الفكرية الإبداعية لاقتصاد المعرفة وقطاعا حساسا بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. ويواجه صانعو الأفلام الأفارقة، معظمهم صغار، تحديات من أجل إعمال كل الإمكانيات الاقتصادية التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة الناشئة. وبالعمل على الربط بين التكنولوجيا الرقمية وأنظمة حماية حق المؤلف، قدم المشروع استجابة في آنها ومناسبة للتحديات التي يواجهها القطاع السمعي البصري الأفريقي.

ويبرهن اعتماد اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للمشروع بتوافق في الآراء عن أهميته الاستراتيجية بالنسبة للدول الأعضاء. واستجاب المشروع بطريقة جيدة لتوصيات جدول أعمال التنمية التي كان يسعى لمعالجتها.

وكانت أهداف المشروع متسقة أيضا مع أهداف البرنامج 3، الذي يدعو إلى تعزيز القدرات والمهارات من أجل الاستخدام الفعال لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وإدارتها في تمويل المحتوى السمعي البصري والاستغلال المشروع له، لتنمية القطاع السمعي البصري المحلي في العصر الرقمي، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويحتمل أن يساهم المشروع أيضا، وإن بدرجة أقل، في أهداف البرامج 9 (التركيز على أفريقيا) و11 (دورة التعلم عن بعد المخطط لها لفائدة القطاع السمعي البصري) و15 (بعض الاعتبارات الخاصة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لجمعيات التحصيل) و16 (دراسة جدوى بشأن تعزيز تجميع البيانات الاقتصادية) و17 (تدريب بشأن تسوية النزاعات، بما في ذلك الوساطة والتحكيم).

الاستنتاج 3: عن الفعالية: تم تحقيق جميع المخرجات المخطط لها باستثناء دورة التعلم عن بعد. وفيما أنه من السابق لأوانه تقييم نتائج أوسع نطاقا، سجل التقييم بعض التطورات الإيجابية الأولية تجاه إضفاء الطابع الاحترافي على القطاع.

عزز المشروع استخدام الملكية الفكرية في القطاع السمعي والبصري لتحسين تثمين الأصول الفكرية في خمسة بلدان مستهدفة (بوركينا فاصو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب والسنغال) لجعل القطاع أكثر قدرة على البقاء في نهاية المطاف.

وشمل الدعم تقديم المشورة بشأن تحسين الإطار القانوني وتعزيز قدرات مكاتب حقوق المؤلف وجمعيات التحصيل لتلبية احتياجات القطاع السمعي والبصري بطريقة أفضل وتوجيه بناء القدرات إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحسين أحكام الملكية الفكرية في الاتفاقات القانونية بالأساس. وعلاوة على ذلك، غطت حلقة دراسية نظمت في كينيا حلولا بذيلة لتسوية النزاعات (منع النزاعات والوساطة والتحكيم).

وتضمنت الأنشطة حلقات دراسية لصالح جميع البلدان المستفيدة، وعمليات تدقيق وتدريب في الموقع لفائدة المكتب السنغالي لحقوق المؤلف ودراسة جدوى بشأن تحسين جمع البيانات الاقتصادية وزيارة دراسية. ويتوقع استكمال دورة التعلم المقررة، عن طريق أكاديمية الويبو بحلول يونيو 2019. في حين، تم تحقيق النتائج المقررة في الآجال المحددة وبنوعية جيدة.

وفيما أنه من المبكر تقييم النتائج المتوقعة، أبلغ المستفيدون عن ازياد الوعي بشأن استخدام الملكية الفكرية في القطاع السمعي والبصري في بلدانهم، كما سجلوا توجها إيجابيا مبدئيا نحو ازدياد حرفية صناعة الأفلام، بما يشمل إضفاء الصفة الرسمية على العلاقات التعاقدية ومراعاة جوانب الملكية الفكرية. وساهمت المساعدة التي قدمتها الويبو في مراجعة تشريعات في بوركينا فاصو والمغرب والسنغال ووضع سياسة أفلام في كينيا.

الاستنتاج 4: عن الكفاءة: اتبع المشروع نهجا مناسبا بوجه عام. والعلاقة بين التكاليف والفوائد (على مستوى المخرجات) هي أشبه بمشاريع مماثلة.

يشير تنوع الأنشطة (حلقات العمل والحلقات الدراسية بالدرجة الأولى) إلى أن جزءا مهما من تكاليف خلاف الموظفين تتصل بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وزيارة دراسية واحدة. ومن الواضح أن استخدام الحلقات الدراسية لبناء القدرات من خلال البعثات إلى المقر هي طريقة مكلفة لنقل المعرفة. غير أن خلق زخم أولي وشبكات وتيسير تبادل الخبرات والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة يقتضي لقاءات شخصية. وفيما يخص الإسهام التقني، كان المزج بين الملكية الفكرية والخبرة التجارية مهما. وكان الأهم من ذلك تحديد الأزمات على امتداد سلسلة القطاع السمعي والبصري برمتها ومحاولة التصدي لها بطريقة شاملة.

وخلال المشروع، نشأت بعض الأمثلة الواعدة عن نقل المعرفة بين بلدان الجنوب من داخل بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. ورغم بذل بعض الجهود، كانت التبادلات بينها وبين كينيا محدودة، لا سيما بسبب مسائل لغوية واختلافات في الأنظمة القانونية (القانون العام في كينيا والقانون المدني في بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية).

وتشير الأدلة الأولية إلى أنه، حيثما كانت البلدان طرفا في سوق مشتركة للإنتاجات والفنانون من مختلف البلدان يتعاونون في الإنتاجات، تمت معالجة مسألة تعزيز القطاع السمعي والبصري على أحسن وجه من خلال تدخلات إقليمية، لا سيما حيثما يوجد بالفعل إطار تعاون إقليمي رسمي أو غير رسمي يمكن أن يرتبط به مشروع، كما هو الشأن داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

وفيما ظلت أوجه التآزر مع القطاعات الأخرى محدودة نوعا ما، لم تسجل أية ازدواجات أو تجاوزات.

الاستنتاج 5 عن الاستدامة: استمرار المزايا في البلدان المشمولة بالمشروع يقتضي مزيدا من الدعم.

من السابق لأوانه محاولة تقييم إمكانية استدامة النتائج على المستوى القطري، حيث أن استمرار المزايا يتوقف بشكل كبير على اضطلاع مكاتب الملكية الفكرية بعملية المتابعة. وتتباين القدرات والموارد المتاحة لمكاتب حقوق المؤلف ووزارات الثقافة المكلفة بوضع سياسات القطاع السمعي والبصري في البلدان المستهدفة.

ويصعب تبرير مشروع إضافي من مشاريع أجندة التنمية يغطي القطاع السمعي والبصري في نفس المنطقة أو مرحلة متابعة أخرى بعد العديد من سنوات الدعم، حيث أن مشاريع أجندة التنمية تخدم بالأساس غرض تجريب نهج ابتكارية باستخدام الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية.

وقدم المشروع حزمة من الخدمات المختلفة معظمها متاح بالفعل داخل أمانة الويبو وبالتالي سبق تعميمها. ومن شأن تنفيذ أنشطة أخرى خلاف الأنشطة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، من قبيل تقديم دعم أشمل من أجل إضفاء طابع مهني على القطاع السمعي والبصري، أن يتجاوز نطاق ولاية الويبو.

ويستدعي ذلك متابعة ضمن إطار البرامج الاعتيادية، رغم أن الطلب المرتفع يستوجب زيادة الموارد المتاحة. وستمثل دورة الويبو للتعلم عن بعد المقررة لفائدة القطاع السمعي والبصري، العنصر الأساسي لضمان استمرار بناء الكفاءات والتدريب.

وتطرق المشروع للخيارات البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية (منع النزاعات والوساطة والتحكيم) في الصناعات الإبداعية. وتقتضي معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية بطريقة وافية، مشروعا منفصلا يهدف إلى استكشاف إمكانات الحلول البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان النامية بصفة عامة وتجريب النماذج المحتملة.

التوصيات

يستمد التقييم من الاستنتاجات الواردة أعلاه، التوصيات التالية:

التوصية 1 (من الاستنتاج 3) موجهة إلى أمانة الويبو.

استكمال دورة الويبو للتعلم عن بعد لفائدة القطاع السمعي والبصري كما هو مقرر.

التوصية 2 (من الاستنتاج 5) إلى أمانة الويبو.

(أ) توفير متابعة الدعم للصناعة السمعية والبصرية في أفريقيا من خلال عمل برامج الويبو ذات الصلة، وذلك في حدود ما تسمح به الموارد والخدمات.

(ب) استكشاف خيار الاستمرار في تقديم دعم انتقائي ضمن إطار مشاريع أجندة التنمية الجديدة المحتملة التي تستهدف الصناعات الإبداعية في أفريقيا (في حالة وجودها).

(ج) التقصي عن مدى اهتمام الدول الأعضاء بمشروع من مشاريع أجندة التنمية يتناول مسألة الحلول البديلة لتسوية النزاعات (الوساطة والتحكيم وما إلى ذلك) في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وفي حالة وجود طلب، اقتراح مشروع على اللجنة لتنظر فيه.

التوصية 3 (من الاستنتاجين 1 و4) موجهة إلى أمانة الويبو.

(أ) ينبغي للأمانة، عند إعداد مشروعات أجندة التنمية، أن تقيّم بصورة منهجية المدخلات الإدارية اللازمة مقارنة بحجم العمل المطلوب من مديري المشاريع.

(ب) وعند الاقتضاء، على الأمانة أن تخصص ميزانية لتعيين موظف للمشروع يضطلع بمسؤولية إدارة الشؤون اليومية للمشروع.

(ج) ولاستكمال الخبرة الفنية لمدير المشروع، ينبغي أن يكون موظف المشروع متخصصا في التطوير ومن ذوي الخبرة الميدانية ويتمتع بمهارات ممتازة في إدارة المشاريع.

1. مقدمة

1. يغطي هذا التقييم النهائي المستقل (التقييم) الذي أُعدّ بتكليف من الأمانة "مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية-المرحلة الثانية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11) ضمن إطار أجندة التنمية (المشار إليه فيما يلي "بالمشروع"، انظر المرفق الأول. ومن داخل الأمانة، تولت شعبة قانون حق المؤلف مهمة تنفيذ المشروع.

2. وبتكليف من الأمانة، استرشد التقييم بوثيقة الاختصاصات المؤرخة في 21 ديسمبر 2018 (الملحق الثاني). واضطلع بتنفيذه في الفترة الممتدة من 2 يناير إلى 25 مايو 2019 خبير تقييم خارجي[1]، وذلك بتعاون مع الأمانة.

(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه

3. اعتمدت الدورة السابعة عشرة المستأنفة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المشروع في جنيف في أبريل 2016[2]. ووضع المشروع كمرحلة متابعة لمشروع "تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية"[3] الذي انتهى في ديسمبر 2015 وجرى تقييمه في عام 2016[4]. وكان من المتوقع أن يستغرق 30 شهراً.

4. ومن الميزانية الإجمالية التي قدرها 530 000، تتعلق 430 000 فرنك سويسري منها بتكاليف خلاف الموظفين و110 000 فرنك سويسري بتكاليف الموظفين. وأبلغت أمانة الويبو بأنه تم إنفاق 100% من الميزانية[5].

5. ويهدف المشروع، الذي يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية (البحث والتعلم عن بعد، والتنمية المهنية والتدريب، والإطار التنظيمي والإداري) إلى تسريع استخدام الملكية الفكرية لدعم تنمية قطاع سمعي وبصري أفريقي ناشئ يحركه السوق وإضفاء الطابع المهني عليه. وشمل مرة أخرى البلدان المستفيدة من المرحلة الأولى للمشروع (السنغال وبوركينا فاصو وكينيا)، مع إدراج بلدين إضافيين (المغرب وكوت ديفوار) في المرحلة الثانية. واستند اختيار هذين البلدين الإضافيين إلى مشاركتهما السابقة كمراقبين في المرحلة الأولى ومستوى تقدم أطر السياسات السمعية البصرية والأطر المؤسساتية فيها، والتي كان من المتوقع أن تعزز تبادل الخبرات والممارسات الحميدة بين البلدان.

---

[1] السيد دانييل كيلير، خبير استشاري، لوبرنغن، سويسرا. خبير التقييم مستقل ولم تسبق له أبدا المشاركة في إعداد وتنفيذ هذا المشروع أو أي من المشاريع التي تنفذها الأمانة

[2] وثيقة المشروع: CDIP 17/7، الملحق، 4 أبريل 2016، مشروع "تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11).

[3] وثيقة المشروع: CDIP 9/13، الملحق، مشروع "تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11).

[4] التقييم النهائي: الوثيقة CDIP 17/3، 21 يناير 2016، تقرير عن تقييم خارجي مستقل لمشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية قام به السيد غلين أونيل، مؤسس شركة Owl RE, Wise Research and Evaluation، جنيف.

[5] تقرير عن التقييم الذاتي لإتمام مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية (25 فبراير 2019).

6. وتشمل قائمة المستفيدين[6] الرئيسيين مكاتب حقوق المؤلف والسلطات المعنية بصناعة الأفلام والقطاع السمعي البصري (التي أدت دور نقطة اتصال مع الأمانة) وجمعيات الإدارة الجماعية والمنتجون وهيئات البث والقضاة والمحامون. وبالإضافة إلى ذلك، استهدف المشروع أيضا الجهات المنظمة لوسائط الإعلام[7].

7. وكانت الأهداف المحددة للمشروع كالآتي[8]:

(أ) المضي قدما في تطوير القطاع السمعي والبصري للبلدان المستفيدة من خلال إضفاء الطابع المهني عليه، وتعميق فهم المبدعين والفنانين لدور نظام الملكية الفكرية في القطاع من أجل إدارة الأصول القائمة على الملكية الفكرية بفعالية عند صياغة خطط/استراتيجيات الأعمال خلال المراحل الرئيسية لعملية صنع الأفلام؛

(ب) ودعم تطوير المحتوى المحلي وتوزيعه من خلال تحسين المهارات التي ستضمن تدفق الإيرادات في الأسواق المحلية والدولية؛

(ج) رفع ربحية المعاملات الخاصة بحق المؤلف من خلال تحسين مهارات إدارة أصول الملكية الفكرية والأطر القانونية وتحسين القدرات المؤسسية من خلال تطوير البنى التحتية بشكل ملموس؛

(د) إذكاء الاحترام لحقوق المؤلف.

8. وشملت أنشطة المشروع تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية في جميع البلدان المستفيدة ودراسة جدوى ودورة تعلم عن بعد خاصة بالقطاع السمعي والبصري، التي ستقدم من خلال أكاديمية الويبو.

9. وبدأ التنفيذ في يونيو 20169. باستثناء دورة التعلم عن بعد التي يتوقع أن تتاح بحلول يونيو 2019، وتم استكمال الأنشطة المقررة.

(باء) نطاق هذا التقييم وغرضه ومنهجيته وقيوده

"1" النطاق

10. يغطي التقييم مدة المشروع بأكملها من يونيو 2016 إلى أكتوبر 2018. ولضمان اتساق البيانات المستقاة من مختلف المصادر أدرجت النتائج المحققة حتى 28 فبراير 2019، الموعد النهائي لتقديم مشروع التقرير. ولم تؤخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة *اعتباراً من 1 مارس 2019 فصاعداً*.

---

[6] مكتب بوركينا فاصو لحق المؤلف (BBDA)، بوركينا فاصو؛ ومجلس كينيا لحق المؤلف (KECOBO)، كينيا؛ والمكتب السنغالي لحق المؤلف (SODAV)، السنغال؛ ووزارة الثقافة للسنغال، كوت ديفوار؛ المركز السنيمائي المغربي (CMC)، المغرب؛ ولجنة الأفلام الكينية (KFC)؛ وإدارة المصنفات السنيمائية (السنغال).

[7] الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA)، كوت ديفوار؛ وهيئة الاتصالات (كينيا)؛ والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA)، المغرب؛ المركز الوطني لتنظيم القطاع السمعي والبصري (CNRA)، السنغال.

[8] الوثيقة CDIP 17/7، الملحق، الصفحة 4.

[9] انظر التقرير المرحلي: CDIP 18/2، 15 أغسطس 2016، الملحق الخامس، تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية.

"2" الغرض الأساسي

11. تحقيق توازن بين الحاجة إلى التعلم المؤسسي وأغراض ضمان مساءلة الأمانة تجاه الدول الأعضاء، وانقسمت أهداف التقييم المحددة إلى شقين:

(أ) ضمان التعلم من الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروع، ما نجح في معرض ذلك وما لم ينجح للاسترشاد بها في الدعم المستمر للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من التصاميم وحقوق الملكية الفكرية بشكل عام.

(ب) وتقديم تقويم قائم على الأدلة للمشروع دعماً لعملية اتخاذ القرار في اللجنة.

12. *وضمن إطار هذه الأغراض، كان يتوقع بأن يقوم المقيّم بقياس مدى أداء المشروع دوراً محورياً فيما يلي: (أ) المساهمة في تعزيز استخدام نظام الملكية الفكرية لتمويل الأعمال السمعية والبصرية وإنتاجها وتوزيعها؛ و(ب) تعزيز تطوير بنية تحتية فعالة للمعاملات القائمة على الملكية الفكرية ومنح التراخيص والمهارات ذات الصلة من أجل تحسين الفوائد المالية للمبدعين في القطاع السمعي والبصري والصناعة.*

13. *وتدرج* الاختصاصات أسئلة تقييمية محددة، توسع نطاقها من خلال تكرار العملية. وتم التحقق من المعلومات المحصل عليها خلال المقابلات بإجراء مقابلات لاحقة ووثائق إضافية.

14. وبما أن المشروع انتهى دون وضع خارطة طريق للمضي قدما في مواصلة تقديم الدعم للقطاع السمعي والبصري الأفريقي، فقد استكشف التقييم، تحديدا، ماذا يلزم لضمان استدامة النتائج الأولية وتحقيق نتائج أوسع.

"3" المنهجية

15. *توفر معايير التقييم ومعايير الجودة*10 *الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي الإطار المنهجي، الذي تشير إليه سياسة الويبو للتقييم*11 *في الاختصاصات. وتقتضي هذه الأخيرة بالأساس إجراء تقييم لجودة المشروع، بما في ذلك تصميمه وإدارته.*

16. وتماشيا مع الاختصاصات وعملا بممارسات التقييم الموحدة، أجرى التقييم استناداً إلى المعايير الخمسة التالية:12

(أ) تحضير المشروع وإدارته[13]: درجة اتباع الممارسات الجيدة في التحضير للمشروع وإدارته، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق أدوات الإدارة القائمة على النتائج. وتشمل الإدارة أيضاً الرصد والتقييم الذاتي والتخفيف من المخاطر واستجابة الإدارة للتفاعل مع التطورات الخارجية الطارئة.

(ب) الوجاهة: مدى اتساق أهداف المشروع مع متطلبات المستفيدين واحتياجات الدول الأعضاء والأولويات

---

[10] المبادئ التوجيهية والسلسلة المرجعية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية، معايير الجودة للتقييم الإنمائي، لجنة المساعدة الإنمائية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2010.

[11] الويبو، سياسة التقييم المنقحة، (الطبعة الثانية 2020/2016)، 19 فبراير 2016.

[12] لم تقتض الاختصاصات إلا تقويماً للفعالية والاستدامة.

[13] في بعض الأحيان، تقيّم هذه الجوانب كوجه خاص من أوجه الكفاءة.

العالمية والسياسات.

(ج) الكفاءة[14]: مدى الاقتصادية في تحويل المدخلات (مثل الأموال والخبرات والوقت) إلى نتائج[15]. وقد نظر التقييم أساساً في النهج المتبع في المشروع، *وبذلك* "القيمة لقاء المال".

(د) الفعالية: *مدى تحقق الأهداف أو توقع تحققها (بما في ذلك مدى تنفيذ توصيات أجندة التنمية)، مع مراعاة أهمية كل منها. ودرس التقييم أيضاً النتائج المتوقعة المحتملة الإيجابية أو السلبية (قدر ما كان ذلك ممكنا بالفعل). وكأساس، تم التحقق من النتائج المبلغ عنها وتقييمها بمقارنتها مع مؤشرات أداء رئيسية حددت في وثيقة المشروع.*

(هـ) الاستدامة: احتمالات استمرار فوائد المشروع (المخرجات والنتائج) بعد توقف المساعدة.

17. وضمانا لتقويم نوعي وكمي مستند إلى الأدلة، استخدم مزيج من أدوات التقييم المختلفة. وشملت الجوانب الرئيسية للمنهجية التحقق التثليثي من البيانات وتقييم معقوليتها (المنطق الاستنتاجي).

18. وتضمن المزيج دراسات مكتبية *ومقابلات فردية شبه منظّمة* ومقابلات شبه منظمة لمجموعات الاتصال. وداخل الأمانة، أجريت مناقشات معمقة مع الإدارة وموظفي القطاعات الذين شاركوا في المشروع أو ساهموا فيه.

19. وشملت الدراسة المكتبية وثيقة المشروع والتقارير المرحلية وتقارير البعثات ودراسة الجدوى التي نفذها المشروع. وبصورة انتقائية، تم الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالمرحلة الأولى لأغراض مرجعية. ووافق التقييم أيضاً على الدراسات الاستقصائية للمستفيدين التي نفذها المشروع من خلال إجراء لقاءات مع أصحاب المصلحة. ولتوفير تعلم التنظيمي

20. وتماشياً مع روح عملية تقييم تشاركية، نظمت المقابلات بطريقة مفتوحة قدر الإمكان لضمان تبادل حر للآراء. ووازن التقييم بين الحاجة إلى توفير تعلم التنظيمي وغرض ضمان مساءلة الأمانة تجاه الدول الأعضاء وقد طبق المقيّم، مع محافظته على استقلاله، نهجاً تقييميا تشاركياً عبر استقصاء آراء كافة المجموعات ذات المصلحة. وصمم التقييم للمساهمة في التحسين المستمر. وبإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التقييم والسعي إلى التماشي مع أهم النتائج، يتوقع أن تيسر الخلاصات والتوصيات التعلم التنظيمي.

21. وسيعرض تقرير التقييم خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة في 21 مايو 2019 من أجل تعميم المعلومات وإفادة عملية اتخاذ القرار في اللجنة والإسهام في مساءلة الويبو أمام الدول الأعضاء فيها.

"4" مراحل التقييم الرئيسية

22. شملت مراحل التقييم الرئيسية استعراضا للوثائق وتطبيق الاختصاصات من خلال تقرير استهلالي ومقابلات في جنيف ولقاءات إعلامية مرحلية بشأن نتائج التقييم الأولية وتقديم مسودة تقرير من أجل تمحيص الحقائق وإدراج التعليقات المستلمة وتقديم التقرير النهائي وعرضه على لجنة التنمية والملكية الفكرية.

---

[14] حسبما ورد في الاختصاصات، سيتم تقييم تصميم المشروع وإدارته، اللذين يقيمان في بعض الأحيان تحت معيار "الكفاءة"، على حدة.

[15] هذا مصطلح اقتصادي يستعمل لتقييم مدى استخدام المعونة الموارد الأقل تكلفة قدر الإمكان لتحقيق النتائج المنشودة. ويقتضي الأمر عادة مقارنة نهج بديلة لتحقيق نفس المخرجات، ومعرفة ما إذا تم استخدام أكثر العمليات كفاءة.

"5" القيود الرئيسية على هذا التقييم

23. تبين التجربة أن تحويل نتائج المشروع، باستخدامه من قبل المستفيدين، إلى آثار قابلة للقياس يستغرق فترة من الزمن. وقد يكون من السابق لأوانه محاولة تقييم النتائج الأوسع، أو حتى وقعها، من حيث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الاوسع نطاقا التي قد تطرأ في البلدان المستفيدة أو خارجها.

24. وانحصر جمع البيانات على دراسة مكتبية (انظر الملحق الرابع) ومقابلات مع حوالي 30 من أصحاب المصلحة الذين شاركوا في أنشطة المشروع بشكل مباشر (انظر الملحق الثالث). ولم تجر أية زيارات ميدانية إلى البلدان المستفيدة. ولم تكن دورة الويبو للتعلم عن بعد متاحة للاستعراض، غير أن مقابلة مع اكاديمية الويبو ومدير المشروع مكنت من فهم غرضه ومحتواه.

25. ولم يصبح التقرير النهائي الشامل للتقييم الذاتي للمشروع متاحا إلا بعد الانتهاء من جميع المقابلات.

26. وينبغي فهم ما يرد في القسم (2) أدناه من نتائج وتقييم مع التنبه إلى أن هذه القيود قد حدت بالضرورة من نطاق التقييم وعمقه.

2. النتائج والتقييم

يعرض هذا القسم نتائج التقييم ويقدم تقييماً لجودة المشروع وفقا لمعايير التقييم.

(ألف) التحضير للمشروع وإدارته

"1" التحضير للمشروع

27. استفاد التحضير للمشروع من التجارب والدروس المستمدة خلال المرحلة الأولى[16]، بما في ذلك بعض المدخلات من تقرير تقييم مستقل[17]. وكان إجراء دراسة نطاق[18] معمقة جيدة مفيدا لفهم القطاع السمعي والبصري الأفريقي والتحديات التي يواجهها وكيفية التصدي لها.

28. وكانت أهداف المشروع الأوسع ومنطق التدخل واضحين عموما. وتصف وثيقة المشروع الأنشطة المقررة بتفاصيل معقولة وتتضمن جدولا زمنيا للتنفيذ. وبرهن معدل الإنفاق (100%) على أن الميزانية كانت دقيقة.

29. وعلى العكس من ذلك، لم يكن تقدير مساهمة الموظفين الضرورية متناسبا مع حجم العمل اللازم لتنفيذ الأنشطة المقررة. وأسفر النقص في الموارد إلى بعض التأخير (بما يشمل مثلا استكمال دورة الويبو للتعلم عن بعد).

---

[16] وثيقة المشروع: CDIP 9/13، الملحق، مشروع "تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11).

[17] تقييم نهائي: CDIP 17/3، 21 يناير 2016، تقرير تقييم مستقل خارجي بشأن مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، نفذه السيد غلين أونيل، مؤسس شركة Owl RE لاستشارات التقييم، جنيف.

[18] انظر الوثيقة CDIP 12/INF3، دراسة نطاق بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، نفذت في إطار المشروع CDIP/9/13، من إعداد خبيري الويبو الاستشاريين السيد برتران موليه والسيد بنوا مولر.

30. وكما تبين أيضا من التقييمات السابقة لمشاريع أجندة التنمية، عيّن خبراء من الأمانة للعمل كمديرين للمشروع إلى جانب تحمل مسؤولياتهم الاعتيادية، دون إجراء تقييم معمق لمدى قدرتهم على تحمل هذه المسؤوليات الإضافية إلى جانب إنجاز عملهم الاعتيادي. وعلاوة على ذلك، فإن مديري المشاريع هم خبراء محنكون في مجال عملهم غير أن تجربتهم في تقديم المساعدة الإنمائية قصيرة. ويمكن لموظفي الدعم الإداري تقديم المساعدة في القيام بعمل الأمانة والإجراءات اللوجستية لكن ليس في التخطيط لأنشطة المشروع والتحضير لها ورصدها وتقييمها مثلاً.

31. وبالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا التي تقتضي تنفيذ العديد من الأنشطة الميدانية، يمكن النظر في تعيين موظف للمشروع لإنجاز المهام الإدارية الصرفة (التي لا تتصل بالمسائل التقنية أو مسائل السياسة) إذا ما تم تسليم مشاريع أجندة التنمية من قبل القطاعات. ويبدو أن هذا النموذج تكلل بالنجاح في بعض مشاريع أجندة التنمية.[19]

"2" استخدام أدوات تخطيط المشروعات (في مرحلة التخطيط)

32. استخدمت نماذج الويبو القياسية للتحضير للمشروع. ويعتبر تطبيق الأطر المنطقية كأساس للإدارة القائمة على النتائج للتدخلات في مجال التنمية ممارسة حميدة. وعادة ما تستخدم الأطر المنطقية كأداة معيارية أو أداة موحدة للتخطيط والرصد وتقييم مشاريع المساعدة الإنمائية داخل منظومة الأمم المتحدة ومن طرف كافة أهم الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية.

33. وتشمل الأطر المنطقية أهدافاً تنقسم إلى حصائل تكون الأمانة مسؤولة عنها (المخرجات) وآثارها (النتائج) والتغييرات الأوسع التي يتوقع أن يثمر عنها المشروع. وينبغي أن تحدد المفترضات والمخاطر العوامل الخارجية المرتبطة بترجمة المخرجات إلى نتائج والنتائج إلى تأثير20. وترتبط الأهداف على جميع المستويات بمؤشرات مُحدَّدةً وقابلةً للقياس وطموحةً وذات صلة ومحددة المدة (مؤشرات "SMART"). وبالنسبة لكل مؤشر، ينبغي أن تحدد وسائل التحقق (الدراسات الاستقصائية والإحصاءات وما إلى ذلك) وتدرج في الميزانية إن تطلب جمع البيانات تخصيص موارد.

34. وبطبيعة الحال، لا يضمن تطبيق الأطر المنطقية نجاح أي مشروع. لكنها تسمح بتحديد العيوب المحتملة في منطق المشروع (سلسلة النتائج)، التي يمكن التغافل عنها لولا ذلك. وقد يكون من الصعب تطبيق الأطر المنطقية حيثما تم التفاوض بشأن صياغة وثائق المشروع.

35. وفيما عينت البلدان المستفيدة نقاط اتصال (داخل مكاتب حقوق المؤلف)، لم يتم إنشاء أي هيكل إداري رسمي يربط بين أمانة الويبو والبلدان الأعضاء. غير أنه تم التنسيق مع نقاط الاتصال من خلال عقد اجتماعات منتظمة.

36. ولم توضع أية استراتيجية واضحة للخروج، من شأنها تحديد كيفية ضمان استمرار مزايا المشروع (الاستدامة) بعد توقف دعم الويبو.

---

[19] على سبيل المثال، انظر هيكل المشروع الرائد بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصاميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، (رمز المشروع DA_04_10_02)، المشروع التقييمي CDIP 19/4، 2 مارس 2017، من إعداد السيد دانييل كيلير، خبير استشاري، لوبرنغن، سويسرا.

[20] فرضيات حول عوامل أو مخاطر يمكن أن تؤثر في تقدم أو نجاح عملية تدخل تنموي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مسرد المصطلحات الرئيسية للتقييم والإدارة القائمة على النتائج، 2010).

"3" إدارة المشروع

37. وكانت إدارة المشروع مرضية إجمالا. وأبلت الإدارة بلاء حسنا باختيار الخبراء المناسبين وضمان جودة الدعم المقدم. وحشدت الويبو حوالي 40 خبيرا. ومنحت الخبرة الأفريقية والخبرة الوطنية الأولوية حيثما كانت متاحة.

38. وتسبب النقص في الموارد داخل الأمانة وبطء استجابة مكاتب حق المؤلف في بعض الأحيان وعوامل خارجية أخرى (الوضع الأمني في بوركينا فاصو والتأخير في تعيين نقاط الاتصال الوطنية21 وتغيير نقاط الاتصال خلال المشروع) إلى تأخير تنفيذ بعض الأنشطة بين الحين والآخر. وكانت التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية (من طرف الدول الأعضاء) دقيقة وواضحة.

39. وسلط المستفيدون المستجوبون الضوء على التعاون الجيد مع الأمانة وإدارة المشروع، بما في ذلك استجابة فريق المشروع لاحتياجاتهم.

(باء) الوجاهة

40. تُقدِّر الوجاهة مدى اتساق أهداف المشروع مع متطلبات المستفيدين واحتياجات الدول الأعضاء والأولويات العالمية وسياسات الويبو.

"1" وجاهة السياسات

41. تدل موافقة اللجنة على المشروع بتوافق الآراء على الوجاهة الاستراتيجية للمشروع بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وتمت تغطية مواضيع متنوعة تتعلق بالملكية الفكرية يتعين أن تتوافر من أجل حماية الأصول الفكرية في القطاع السمعي والبصري وتثمينها. ولم يكن الهدف هو تقديم دعم شامل لتنمية القطاع السمعي والبصري في البلدان المستهدفة، فذلك خارج عن ولاية الويبو ونطاق التدخل المحدود.

42. واستجاب المشروع جيدا لتوصيات أجندة التنمية22 التي كان من المتوقع أن يتصدى لها. وتتماشى أهداف المشروع مع التوصية 234 لأجندة التنمية، التي تؤكد على تخصيص التعاون التقني للويبو لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويستجيب الدعم المقدم في التدريب التوعوي وأنشطة بناء القدرات عن طريق مكاتب الملكية الفكرية الوطنية بشكل جيد للتوصية 10 لأجندة التنمية، التي تؤكد على تعزيز المؤسسات الوطنية للملكية الفكرية[24]. كما أن أهداف المشروع

[21] عينت جميع نقاط الاتصال الوطنية بحلول نهاية عام 2016 ما عدا في المغرب، الذي عين نقطة اتصاله في يوليو 2017، بسبب تغييرات داخلية.

[22] انظر: التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة في إطار جدول أعمال الويبو بشأن التنمية من طرف الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو، 2007.

[23] التوصية 4: التأكيد بشكل خاص على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تعمل في مجال البحث العلمي والصناعات الثقافية، ومساعدة الدول الأعضاء، بطلب منها، على وضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة في مجال الملكية الفكرية.

[24] التوصية 10: مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات المؤسسية للملكية الفكرية وتحسينها من خلال زيادة تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية أكثر كفاءة والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي توسيع نطاق هذه المساعدة التقنية إلى المنظمات دون الإقليمية والإقليمية التي تعمل في مجال الملكية الفكرية.

تتصل بالتوصية 11 من أجندة التنمية الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية من أجل حماية الإبداعات المحلية والابتكارات والاختراعات.[25]

43. وأتت أهداف المشروع متناغمة مع أهداف الويبو وبرامجها الاستراتيجية[26].

(أ) يسهم المشروع في النتيجة ثالثا.2 من وثيقة البرنامج والميزانية 2016-2017، التي تدعو إلى تعزيز قدرات الموارد البشرية القادرة على تلبية طائفة واسعة من المتطلبات اللازمة للاستخدام الفعال للملكية الفكرية من أجل التنمية في البلدان النامية، والبلدان الأقل نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ب) يرتبط المشروع أساسا بالبرنامج 3[27]، الذي هو برنامج التنفيذ في الوقت ذاته، ويدعو إلى تعزيز القدرات والمهارات من أجل استخدام وإدارة فعالين لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في تمويل المحتوى السمعي والبصري والاستغلال المشروع له، لدعم تنمية القطاع السمعي والبصري في العصر الرقمي، بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ج) ويحتمل أن يساهم المشروع، وإن بدرجة أقل، في تحقيق أهداف البرامج 9 (التركيز على أفريقيا)، و11 (دورة التعلم عن بعد المقررة لفائدة القطاع السمعي والبصري)، و15 (بعض الاعتبارات الخاصة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أجل جمعيات التحصيل)، و16 (دراسة جدوى بشأن تحسين جمع البيانات الاقتصادية) و17 (تدريب واحد بشأن تسوية النزاعات، *بما يشمل الوساطة والتحكيم*).[28]

"2" الوجاهة بالنسبة للمستفيدين

44. وفقاً لدراسة النطاق 29 التي قامت بها الأمانة ضمن إطار المشروع CDIP/9/13 (المرحلة الأولى)، يعتبر القطاع السمعي والبصري من أكثر أصول الاقتصاد المعرفي إبداعا وقطاعًا بالغ الأهمية في نمو أفريقيا وتنميتها اقتصاديا30. ويتيح القطاع السمعي والبصري فرصا فريدة لتحقيق التحول الثقافي والاجتماعي في أفريقيا من خلال تطوير البنية التحتية وجذب السائحين والاستثمار وإيجاد فرص العمل.

45. وتشدد الدراسة أيضا على أن التكنولوجيات الحديثة حفزت جيلا جديدا من صانعي الأفلام المستقلين على اقتحام الأسواق العالمية وأثرت أيضا على قيمة حقوق الملكية الفكرية المختلفة في صناعة الأفلام. وفي الوقت نفسه يواجه سوق المصنفات السمعية البصرية في أفريقيا تحديات هائلة، يشهد عليها التحول إلى التليفزيون الرقمي وآثاره البعيدة، وهو التحول

---

[25] التوصية 11: مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز القدرات الوطنية من أجل حماية الإبداعات المحلية والابتكارات والاختراعات ودعم تطوير البنى التحتية العلمية والتكنولوجية، حسب الاقتضاء، ووفقا لولاية الويبو.

[26] انظر وثيقة البرنامج والميزانية 2016/2017، المطبّقة وقت التخطيط للمشروع.

[27] البرنامج والميزانية 2016/2017(المطبّقة وقت التخطيط للمشروع)، التي وافقت عليها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في 14 أكتوبر 2015.

[28] البرنامج 9: البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً؛ البرنامج 11: أكاديمية الويبو؛ البرنامج 15: حلول تكنولوجيا المعلومات لفائدة مكاتب الملكية الفكرية؛ البرنامج 16: الاقتصاديات والإحصاءات؛ البرنامج 17: إذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

[30] كما شهد على ذلك إعلان داكار المعني بالملكية الفكرية من أجل أفريقيا، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري المنعقد في داكار بالسنغال في الفترة من 3 إلى 5 نوفمبر 2015:

http://www.wipo.int/edocs/mdocs/africa/en/ompi_pi_dak_15/ompi_pi_dak_15_declaration.pdf

الذي سوف يدعم زيادة ملحوظة في عدد القنوات عبر القارة بأسرها كما يدعم نمو خدمات سمعية وبصرية أخرى مثل الفيديو حسب الطلب عن طريق الإنترنت أو خدمات التلفاز عبر بروتوكول الإنترنت بما في ذلك الخدمات المصممة للهواتف الذكية.

46. وعلى الرغم من أن البنية التحتية الرقمية الجديدة تتيح فرصًا جديدة أمام المحتوى المحلي، أعرب الممارسون عن انشغالهم بشأن استدامة هذا السوق سريع التطور الذي لا يزال تسوده المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبشأن سوق الإعلان الذي يتسم بالركود والشركات السمعية البصرية الصغيرة غير القادرة على الحصول على ترخيص لمحتواها بأسعار مستدامة في السوق بسبب ضعف مهاراتها وافتقارها للبنى التحتية الداعمة.

47. وتخلص دراسة النطاق إلى أن التحول الرقمي فرصة لإعادة تنشيط صناعة الأفلام المحلية واقتصاد المحتوى السمعي البصري مما يمكن من دمجه في سياسات التنمية. وينبغي أن تتوسع البلدان في الجهود التي تبذلها لحماية مصالح الصناعات السمعية البصرية الخاصة بها، بناء على ممارسات معترف بها لتعزيز الثقة في الاستثمار وتمكين مجتمع المبدعين من تعظيم قيمة أصولها الإبداعية.

48. وكان المشروع استجابة في الوقت المناسب للتحديات التي تطرحها التطورات التكنولوجية السريعة وصلة وصل بين هذه التكنولوجيات الجديدة وأنظمة حقوق المؤلف. والتكنولوجيات الرقمية والإنترنت وتطبيقات الهاتف النقال بصدد تحويل معالم الصناعات الإبداعية جذرياً.

49. وأفضى ارتفاع عدد المعاملات التجارية في القطاع السمعي والبصري إلى نقص في المهارات المتخصصة من الجهاز القضائي والمحامين المؤهلين. وتم التصدي لذلك من خلال توفير دورات تدريبية متخصصة.

50. كما عالج المشروع الاحتياجات التي أعربت عنها البلدان المستفيدة لتعزيز أطرها التنظيمية (المشورة القانونية) وتحسين الخدمات التي تقدمها مكاتب الملكية الفكرية إلى المستخدمين.

51. وأكد جميع أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات أن المساعدة التي قدمتها الويبو استوفت احتياجاتهم بالكامل. واستهدف المشروع، بوجه عام، البلدان التي لديها قطاع سمعي وبصري قوي وأصحاب المصلحة المناسبين داخل القطاع.

52. وأظهرت جميع الجهات المعنية الوطنية درجة عالية من الحماس والتفاني الشديد. وكانت مشاركتها والتزامها حاسمين لتحقيق التطورات الإيجابية الأولية الواردة في الفصل 2-ج.

(جيم) الفعالية

53. نظرا للقيود الموضحة أعلاه، ركّز التقييم في المقام الأول على المخرجات المخطط لها بالمقارنة مع المخرجات المحصل عليها والنتائج المنسوبة مباشرة إلى المشروع. وعموما، يؤيد المقيّم آخر تقرير مرحلي عُرض في الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية والملكية الفكرية[31] بالاستناد إلى تأكيد للنتائج عن طريق استعراض مكتبي للتقارير والدراسات الداخلية والمقابلات.

[31] تقرير مرحلي: CDIP 22/2، 14 سبتمبر 2018، الملحق الخامس، تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية-المرحلة الثانية.

واستكملت المعلومات الناقصة من خلال إجراء مقابلات مع مدير المشروع أو مكاتب حقوق المؤلف أو الوزارات المعنية المسؤولة.

"1" حلقات العمل والحلقات الدراسية وزيارة دراسية

54. قدمت الأنشطة التالية:

(أ) تنظيم حلقة دراسية بشأن "قانون الاتصالات" الجديد للسنغال، أتاحت منصة للنقاش وإسهاما في مشروع القانون السنغالي الجديد (يومي 27 و28 يناير 2017)؛

(ب) تنظيم حلقة عمل بشأن "الرهانات الجديدة للقطاع السمعي والبصري"، في جامعة سان لويي، في السنغال، في 3 فبراير 2017؛

(ج) تنظيم حلقة عمل بشأن مساهمة حقوق المؤلف في تمويل القطاع السمعي والبصري (27 فبراير 2017)، المهرجان الأفريقي للسنيما والتلفزيون، واغادوغو، بوركينا فاصو؛

(د) كينيا: دائرة مستديرة للصناعة بشأن الإنتاج المستقل، 24 مارس 2017؛

(هـ) حلقة عمل بشأن حقوق المؤلف والتطوير والتمويل والتنظيم والتسويق في القطاع السمعي والبصري، نظمها مجلس كينيا لحق المؤلف وهيئة الأفلام الكينية، نيروبي، 11 و12 أبريل 2017؛

(و) مؤتمر دولي بشأن حقوق المؤلف وتنظيم القطاع السمعي والبصري في العصر الرقمي، أبيدجان، كوت ديفوار، 15 و16 مايو 2017؛

(ز) تعزيز "المكتب السنغالي لحق المؤلف"، داكار، السنغال، من 27 إلى 30 يونيو 2017؛

(ح) حلقة عمل بشأن الحماية القانونية لهيئات البث ومقدمي المحتوى الرقمي، اشترك في تنظيمها الاتحاد الأفريقي للبث الإذاعي ووزارة الثقافة للسنغال، داكار، من 12 إلى 13 ديسمبر 2017؛

(ط) حلقة دراسية لفائدة القضاة، السنغال، من 14 إلى 15 ديسمبر 2017؛

(ي) تدريب بشأن الإدارة الجماعية للقطاع السمعي والبصري في المغرب، من 9 إلى 10 يناير 2018؛

(ك) حلقة دراسية عن حقوق المؤلف واقتصاديات مسلسلات القطاع السمعي والبصري في أفريقيا، بتعاون بين حدث "سلسلة المسلسلات" ومكتب بوركينا فاصو لحق المؤلف، بوركينا فاصو، فبراير 2018؛

(ل) حلقة تحكيم بشأن حلول بديلة أسرع وأجدى من حيث التكاليف لتسوية المنازعات في صناعة الأفلام ووسائط الإعلام، 20 مارس 2018 (نيروبي) كينيا؛

(م) جلسة بشأن سياسة الأفلام الكينية، نظمت خلال مهرجان وسوق الإشعار الدولي للأفلام والتلفزيون، في 27 مارس 2018؛

(ن) حلقة دراسية بشأن مراجعة القانون الجديد وتثبيته، في 19 أبريل 2018، بوركينا فاصو، كان مخططا لها أصلا في 1 مارس 2018، وتم تأجيل الحدث إلى أبريل لأسباب أمنية؛

(س) تدريب المحامين على عقود القطاع السمعي والبصري، أبيدجان، كوت ديفوار، يونيو 2018؛

(ع) حلقة عمل بعنوان "تدريب دون إقليمي بشأن النسخ لأغراض شخصية والنسخ التصويري"، داكار، من 11 إلى 13 سبتمبر 2018؛

(ف) زيارة تدريبية لفائدة المسؤولين إلى الجمعية البلجيكية للمؤلفين والملحنين والناشرين، التي لم يتح بشأنها أي تقرير أو استقصاء لرأي المشاركين. وأفاد مشارك واحد بأن اختيار بلجيكا لم يكن مناسباً لأنها تختلف كثيرا عن السياق المغربي. ولم تجر أية مقابلة مع الجمعية البلجيكية.

55. ونظمت بعض الأحداث بشراكة مع منظمات مهتمة أخرى.[32]

"2" دراسة الجدوى

56. وطلبت الأمانة إجراء "دراسة جدوى بشأن تعزيز جمع البيانات الاقتصادية عن القطاع السمعي والبصري في عدد من البلدان الأفريقية"33، التي نشرت في مارس 2018 وشملت بوركينا فاصو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب والسنغال.

57. وإلى جانب تسليط الضوء على الصناعة السينمائية والسمعية والبصرية بالنسبة للإرث الثقافي والعمالة والابتكار والتنمية الاقتصادية، خلصت الدراسة إلى أن جمع البيانات يكتسي أهمية بالنسبة إلى اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة. وحدد المؤلفون وجود فجوة في البيانات داخل القطاع السمعي والبصري وأسباب هذه القيود. وأدرجت توصيات محددة بشأن كيفية سد الفجوة.

58. ولم يتقرر إجراء أية متابعة للدراسة (كيف تعتزم البلدان المستفيدة سد الفجوة في البيانات و/ أو إذا ما ثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة).

"3" مواد التدريب

59. بتعاون وثيق مع المجلس الكيني لحق المؤلف (KECOBO)، تم إنتاج دليل عملي بشأن حقوق المؤلف لفائدة صانعي الأفلام. وكانت التعليقات الواردة إيجابية.

60. وأعرب المجلس الكيني لحق المؤلف عن التزامه بمواصلة تحديث المنشور وإتاحته للجمهور المهتم.

61. ولا تزال دورة الويبو للتعلم عن بعد المخطط لها لفائدة القطاع السمعي والبصري عالقة. وتم، على ما يبدو، وضع اللمسات الأخيرة على المحتويات، باستثناء دراسات الحالات التي ستقدمها شعبة قانون حق المؤلف. ويتوقع مدير المشروع

---

[32] المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF)، والاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين(CISAC)، والاتحاد الأفريقي للبث الإذاعي (UAR)، واتحاد منتجي السينما والتلفزيون (PACT)، وجمعية منظمات فناني الأداء الأوروبيين (AEPO).

[33] تعزيز القطاع السمعي والبصري الأفريقي، معلومات السوق حساسة، السيدة ديردري كيفن، مستشارة إعلامية، سلوفينيا، مارس 2018.

أن تطلق الدورة بحلول يونيو 2019. ويعتبر التعلم عن بعد عنصراً مهما لنشر المعرفة المنقولة عبر الحلقات الدراسية وتعميمها والمحافظة عليها.

62. وبالنسبة للدول المستفيدة، تعد هذه الدورة أداة أساسية لتعزيز بناء القدرات، بما في ذلك إذكاء الوعي داخل القطاع السمعي والبصري، ومن أجل تدريب الموظفين في مكاتب حقوق المؤلف. وسلطت الضوء أيضاً على أن شبكات الإنترنت تحسنت بشكل ملموس ولم تعد حاجزاً أمام استخدام التعلم عن بعد.

"4" تقييم نوعية المخرجات

63. تأكدت الردود الإيجابية على أحداث المشروع من خلال تقييم داخلي أجرته الأمانة، والتي تم التحقق منها من خلال إجراء مقابلات مع عينة من المستفيدين.

64. وكان دعم الشركاء المحليين لتنظيم أحداث في البلد مفيداً.

65. وقد يكون من غير المناسب حصر مساهمة الويبو في المشروع في نقل المعرفة. وتجاوز دور الويبو المساهمة التقنية والمالية. وكانت قدرة الويبو على عقد الاجتماعات محورية في تعبئة مختلف الجهات المعنية وتوفير منصة للحوار الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة.

"5" أولى النتائج الملاحظة

66. وعلى ما يبدو، ازداد الوعي بالملكية الفكرية ومعرفة كيفية استخدامها لحماية الإبداعات في القطاع السمعي والبصري في مجموع البلدان الخمسة المستفيدة. وشدد بعض المستجوبين على وجود ميل إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات التعاقدية داخل سلسلة قيم القطاع السمعي والبصري، بما في ذلك تطبيق إجراءات واضحة بشأن حقوق الملكية الفكرية.

67. وتوثيق الحقوق على امتداد سلسلة الحقوق برمتها لا يكتسي أهمية لجعل منتجات القطاع السمعي والبصري قابلة للتسويق على الصعيد الدولي فحسب. وإثبات حقوق الملكية الفكرية يؤدي دورا محوريا أيضا في الحصول على تمويل لإنتاجات القطاع السمعي والبصري. وسلط ممثلو الصناعة الضوء على استمرار العراقيل أمام الحصول على قروض من المصارف لتمويل الإنتاجات، ربما بسبب استمرار الشك في قيمة الأصول الإبداعية.

68. وساهم المشروع في إدخال بعض التحسينات على الإطار التنظيمي، في السنغال والمغرب وبوركينا فاصو وكينيا من أجل تطوير سياسة الأفلام. ورحبت مكاتب حقوق المؤلف المستفيدة بدعم الويبو.

69. وسلط مكتبا الملكية الفكرية الضوء على وجود علاقة أوثق مع مستخدمي الملكية الفكرية الرئيسيين، عن طريق إقامة شبكات خلال مختلف الأحداث. ويبدو أن إذكاء الوعي نجح في إطلاع أصحاب الحقوق على مزايا حماية حقوق المؤلف التي في حوزتهم.

70. وأثار التدريب بشأن حل النزاعات في صناعة الأفلام (الوساطة والتحكيم وتدابير أخرى) اهتماما، وإن لم تتم تغطيته إلا بشكل هامشي فقط. وأبرز المستجوبون المزايا المهمة لتسوية النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (التي لا تنحصر في حقوق المؤلف) خارج المحاكم، لا سيما في السياق القضائي للعديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

71. ورغم هذه التطورات الأولية الواعدة، تم تأجيل عدد قليل آخر من النتائج المنسوبة مباشرة إلى المشروع. وأولى قصص النجاح مبشرة وتعطي أدلة تجريبية على الاتجاهات الإيجابية داخل الصناعة السمعية والبصرية، التي ساهم فيها المشروع.

72. ويبدو أن ثمة توافق قوي في الآراء على الحاجة إلى مواصلة بذل مزيد من الجهود من أجل إضفاء الطابع المهني على الصناعة السمعية والبصرية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على سبيل المثال لا الحصر، وتحسين الدعم المقدم إلى الأعمال التجارية (المشورة القانونية والتجارية) وخلق إطار تنظيمي ومؤسسي محفز للصناعة.

"6" التأثير

73. من السابق لأوانه تقييم النتائج على مستوى التأثير.

(دال) الكفاءة

"1" التنفيذ المالي

74. تم إنفاق 100% من الميزانية.[34] ولا يوجد تقرير مالي يربط النفقات بأبواب الميزانية الفردية. ولذلك لا يمكن تحليل الأموال المصروفة بحسب فئات التكاليف وبحسب كل مخرج على نحو مفصّل. ويبدو أن علاقة مجموع التكاليف (المدخلات) إلى المخرجات المنفذة مشابهة لمشاريع الويبو الأخرى المتصلة بأنشطة مماثلة.

75. وبذلت بعض الجهود لتوفير الأموال، مثل تنظيم اجتماعات متتالية وتنفيذ مهام تجمع بين أغراض مختلفة.

"2" تقييم النهج

76. يشير تنوع الأنشطة (حلقات العمل والحلقات الدراسية بالأساس) إلى أن جزأ من تكاليف خلاف الموظفين كانت ترتبط بتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية وزيارة دراسية واحدة.

77. ومن الواضح أن استخدام الحلقات الدراسية لبناء القدرات من خلال إرسال بعثات إلى المقر هو وسيلة مكلفة لنقل المعرفة. ويقتضي خلق زخم أولي وشبكة وتيسير تبادل التجارب والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة تنظيم اجتماعات شخصية.

78. وتستلزم اعتبارات الكفاءة والاستدامة إجراء تحول حاسم من التدريب المباشر إلى تعزيز قدرات مقدمي خدمات الملكية الفكرية على الصعيدين العام والخاص بطريقة منهجية، وذلك بالاستناد إلى تقييم تنظيمي وخطة عمل واضحة.

79. ومن حيث المساهمة التقنية للأمانة، كان المزج بين الملكية الفكرية والخبرة التجارية مهماً. وكان الأهم من ذلك، التعرف على الأزمات على طول سلسلة قيم القطاع السمعي والبصري برمتها ومعالجتها بطريقة شاملة.

---

[34] انظر التقرير الشامل عن التقييم الذاتي لإنجاز مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية (25 فبراير 2019).

80. وأعرب المستفيدون عن تطلعهم إلى الحصول على مزيد من دعم الويبو في تنظيم حلقات عمل داخل البلد ودورات تدريبية وزيارات دراسية. وقد يكون تصميم المساعدة وفقا للتدابير المقررة نهجا غير ملائم. وتتمثل الممارسة الجيدة في الاتفاق على أهداف وتحديد أكثر سبل التدخل كفاءة لتحقيقها من خلال استخدام مزيج من مختلف أدوات المساعدة التقنية (الاجتماعات الفعلية وبعثات الخبراء والتعلم عن بعد وما إلى ذلك).

81. وخلال المشروع، خرجت إلى حيز الوجود بعض الأمثلة الواعدة عن نقل المعرفة بين بلدان الجنوب داخل بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وعلى العكس من ذلك، كان التبادل بينها وبين كينيا محدودا، بسبب الفوارق في الأنظمة القانونية أساسا (القانون العام في كينيا والقانون المدني في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية) ومسائل لغوية.

82. ونظمت معظم الأنشطة في غرب أفريقيا في شكل أحداث إقليمية لفائدة كافة البلدان المستفيدة. وتشير الأدلة الأولية إلى أن تعزيز القطاع السمعي والبصري يتحقق بطريقة أفضل من خلال تدخلات إقليمية، حيث البلدان هي طرف في أسواق مشتركة للإنتاجات أو يتعاون الفنانون من مختلف البلدان في الإنتاجات.

83. وبسبب وجود أوجه تشابه ثقافية ولغة مشتركة، يبدو أن الأمر هو كذلك في بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية (الأعضاء الثمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا).[35]

84. وتعذر استكشاف الوضع في البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا36 الناطقة بالفرنسية أيضاً. وأدى تعزيز البعد الإقليمي للقطاع السمعي والبصري دورا محوريا بالنسبة للقدرة التنافسية وبقاء القطاع في أفريقيا على الأمد البعيد.

85. وأخيراً، أحقت الويبو أيضا بالإقرار بأن مشاركتها تكون أكبر، حيثما تقدم الهيئات الإقليمية توجيها لتشريعات الملكية الفكرية الوطنية، ويبدو ان الأمر كذلك في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.[37]

86. وفيما سمح التقييم بالاستفادة من خبرة بلدان أفريقية محددة، قد يكون من السابق لأوانه استنتاج أي النهج سيكون مناسبا في مناطق أخرى.

"3" أوجه التآزر مع أنشطة أخرى تضطلع بها الأمانة

87. حصل المشروع على الدعم من مختلف القطاعات داخل الأمانة، بما في ذلك البرنامج 7 لمركز الويبو للتحكيم والوساطة؛ والبرنامج 11: أكاديمية الويبو؛ والبرنامج 15: حلول تكنولوجيا المعلومات من أجل مكاتب الملكية الفكرية؛ والبرنامج 16: الاقتصاديات والإحصاءات. واقتصر الاتصال بالمكتب الإفريقي (ضمن إطار البرنامج 9) على تبادل غير رسمي للمعلومات من الحين إلى الآخر.

---

[35] يضم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ثمانية أعضاء أغلبها ناطقة بالفرنسية (بنن وبوركينا فاسو وكود ديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو).

[36] يضم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط افريقيا: الغابون والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية.

[37] التوجيه رقم 02/2018/CM/UEMOA المتعلق بتنسيق الأحكام الخاصة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في مجال الصورة داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

88. وفيما ظلت أوجه التآزر محدودة، لم تلاحظ أية ازدواجات أو تجاوزات.

(هاء) احتمالات استدامة النتائج

89. إن محاولة تقييم إمكانية استدامة النتائج على المستوى القطري على المدى الطويل سابقة لأوانها، لأن استمرار المنافع يعتمد إلى حد كبير على المتابعة من قبل مكاتب الملكية الفكرية المعنية. وتتباين قدرات مكاتب حقوق الملكية الفكرية ومواردها في البلدان المستهدفة.

90. وأعربت البلدان المستفيدة عن رغبتها القوية في الاستمرار على نفس المنوال، وبالتالي في تنفيذ المزيد من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية في الموقع. وسيكون من الصعب تبرير تنفيذ مزيد من التدخلات المفيدة للقطاع السمعي والبصري في نفس المنطقة أو تنفيذ مرحلة متابعة بعد العديد من سنوات الدعم، حيث ان مشروع أجندة التنمية يخدم بالأساس هدف تطوير نهج ابتكارية وتجريبها باستخدام الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية.

91. وقدم المشروع حزمة من الخدمات، معظمها متاح بالفعل، وقد تخرج أنشطة أخرى خلاف تلك المتصلة بالملكية الفكرية، مثل دعم إضفاء الطابع المهني على القطاع السمعي والبصري في أفريقيا، عن نطاق ولاية الويبو.

92. وبالنظر إلى ما هو متاح، فإن دورة الويبو للتعلم عن بعد المقررة لفائدة القطاع السمعي والبصري، التي ستكون شاملة وتستهدف جمهورا واسعا لديه مصالح مهنية في القطاع السمعي والبصري، ستمثل العنصر الأساسي لضمان استمرار بناء الكفاءات والتدريب. وتضم جوهر جميع الدورات التدريبية وحلقات العمل. وسيقدم التدريب عبر الإنترنت ويدعمه مرشدون. وستكون دورة التعلم عن بعد المقدمة من خلال أكاديمية الويبو قادرة على إرضاء جزء كبير بناء القدرات المتعلق بالصناعة.

93. وتتاح بالفعل أيضاً بعض الأدلة السهلة الفهم لفائدة المهنيين (مثل دليل التفاوض بشأن العقود) أو هي قيد الإعداد. وعلاوة على ذلك، يجري إعداد صيغة محدثة للمنشور "من السيناريو إلى الشاشة: أهمية توثيق الحقوق في توزيع الأفلام – الصناعات الإبداعية العدد 6".[38]

94. ومعظم الخدمات الأخرى (لا سيما المشورة في مجال السياسة الخاصة بحقوق المؤلف) هي جزء من العمل المنتظم لقطاع حق المؤلف. ويقوم معهد الويبو الجديد للتدريب القضائي [39] بتنسيق التدريب العام المقدم للقضاة والمحامين.

95. ومن شأن المشروعات الجديدة في أجندة التنمية التي تعود بالفائدة على صناعات أخرى في القطاع الإبداعي أن تتيح الفرصة لتكملة الدعم وتوطيده. ومن شأنها أيضاً أن تمول بعض المنشورات الإضافية التي كانت قد اقترحت ولم تنفذ، بما في ذلك مجموعة القضايا الرئيسية المتعلقة بالقطاع السمعي البصري وخاصة تلك التي تركز على القضاة والمحامين.

[38] انظر الرابط: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/950/wipo_pub_950.pdf (المستخرج في 28 فبراير 2019).
[39] انظر التعليم الإداري رقم N° 6/2019 بشأن معهد الويبو القضائي، 15 فبراير 2019.

96. وتقع الدراسات الاقتصادية بشأن الصناعات الإبداعية تحت مسؤولية قسم الاقتصاد الإبداعي التابع لشعبة الاقتصاد والإحصاء.40

97. وتطرق المشروع لموضوع الحلول البديلة لتسوية النزاعات في الصناعة السمعية والبصرية في أفريقيا فحسب. وتحتاج معالجة هذا الموضوع المهم بطريقة وافية وضع مشروع منفصل بهدف تعزيز الخيارات البديلة لتسوية النزاعات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بصفة عامة.

3. الاستنتاجات

98. يقود ما سبق بيانه من نتائج وتقويم أعلاه إلى الاستنتاجات التالية:

الاستنتاج 1: عن تحضير المشروع وإدارته: بصفة عامة، أعد المشروع وأدير بطريقة جيدة. وأدى النقص في الموارد وعوامل خارجية إلى تأخير تنفيذ بعض الأنشطة.

99. واستفاد التحضير من التجارب والدروس المستمدة خلال المرحلة الأولى. وكان إجراء دراسة نطاق معمقة وممتازة مفيدا في فهم القطاع السمعي والبصري في أفريقيا، والتحديات التي يواجهها وكيفية التصدي لها. وأهداف المشروع الأوسع ومنطق التدخل واضحين عموما. وشملت وثيقة المشروع استراتيجية تدخل وتصف الأنشطة المقررة وتضع جدولا زمنيا للتنفيذ. ويشير معدل الإنفاق إلى أن الميزانية كانت دقيقة. ولم تكن مساهمة الموظفين المخطط لها متناسبة مع مدى تعقيد المشروع وعدد الأنشطة. وتسبب ذلك في عدد من التأخيرات (بما يشمل مثلا استكمال دورة الويبو للتعلم عن بعد). وفيما عينت البلدان المستفيدة نقاط اتصال، لم يتم وضع أي هيكل غداري رسمي يربط بين الأمانة والبلدان المستفيدة. ويفتقر المشروع إلى استراتيجية خروج بتدابير محددة بشأن كيفية ضمان استمرار فوائد المشروع (الاستدامة) بعد انتهاء دعم الويبو.

100. واختارت الإدارة الخبراء المناسبين وكفلت جودة الدعم المقدم. وسلط المستفيدون الضوء على مدى استجابة الأمانة لاحتياجاتهم.

101. واستخدم المشروع نماذج الويبو المعيارية للتخطيط وإعداد التقارير. وعلى خلاف معظم الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، لا تستخدم الويبو الأطر المنطقية للتخطيط للمشاريع ورصدها وتقييمها.

الاستنتاج 2: عن الوجاهة: أعد المشروع في الوقت المناسب واستجاب لاحتياجات المستفيدين. وكان متماشيا تماما مع الأولويات الاستراتيجية التي حددتها الدول الأعضاء.

102. يعتبر القطاع السمعي والبصري من أكثر أصول الاقتصاد المعرفي إبداعا، كما يعتبر قطاعا بالغ الاهمية في نمو أفريقيا وتنميتها اقتصاديا. ويواجه صانعو الأفلام، معظمهم صغار الحجم، تحديات للاستفادة من جميع الإمكانات الاقتصادية للتكنولوجيات الجديدة الناشئة. وقدم المشروع، بالعمل كصلة وصل بين التكنولوجيا الرقمية وأنظمة حقوق المؤلف، استجابات في الوقت المناسب وملائمة للتحديات التي تواجه القطاع السمعي والبصري الأفريقي.

---

[40] انظر التعليم الإداري رقم No. 30/2015 بشأن إنشاء قسم الاقتصاد الإبداعي تحت ظل شعبة الاقتصاديات والإحصاءات، 13 يوليو 2015.

103. وتدل موافقة اللجنة على المشروع بتوافق في الآراء على وجاهة السياسات بالنسبة للدول الأعضاء. واستجاب المشروع لتوصيات اجندة التنمية التي يهدف لمعالجتها.

104. وكانت أهداف المشروع متسقة أيضا مع أهداف البرنامج 3، الذي يدعو إلى تعزيز القدرات والمهارات من أجل استخدام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وإدارتها بفعالية في تمويل المحتوى السمعي واستغلاله بطريقة مشروعة، لدعم تنمية القطاع السمعي والبصري المحلي في العصر الرقمي، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وساهم المشروع أيضا، وإن بدرجة أقل، في اهداف البرنامج 9 (التركيز في افريقيا)، و11 (دورة التعلم عن بعد المقررة لفائدة القطاع السمعي والبصري)، و15 (بعض الاعتبارات الخاصة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لفائدة جمعيات التحصيل)، و16 (دراسة جدوى بشأن تعزيز جمع البيانات الاقتصادية)، و17 (تدريب واحد بشأن تسوية النزاعات، بما في ذلك الوساطة والتحكيم).

الاستنتاج 3: عن الفعالية: تم تحقيق جميع المخرجات المقررة باستثناء دورة التعلم عن بعد. وفيما أنه من السابق لأوانه تقييم النتائج الأوسع، سجل التقييم بعض التطورات الأولية الإيجابية تجاه إضفاء الطابع المهني على القطاع.

105. شجع المشروع على استخدام الملكية الفكرية في البلدان المستهدفة الخمسة (بوركينا فاصو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب والسنغال)، بهدف جعل القطاع أكثر قدرة على البقاء في آخر المطاف.

106. وشمل الدعم تقديم المشورة بشأن تحسين الإطار القانوني، وتعزيز قدرات مكاتب حق المؤلف وجمعيات التحصيل من أجل تلبية احتياجات القطاع السمعي والبصري بطريقة أفضل، وتوجيه بناء الكفاءات إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أحكام الملكية الفكرية في الإجراءات القانونية بالأساس. وعلاوة على ذلك، شملت حلقة دراسية في كينيا الحلول البديلة لتسوية النزاعات (منع النزاعات والوساطة والتحكيم).

107. وشملت الأنشطة تنظيم حلقات دراسية في جميع البلدان المستفيدة، وعمليات تدقيق داخلية وتدريبا لفائدة المكتب السنغالي لحق المؤلف ودراسة جدوى بشأن تحسين جمع البيانات الاقتصادية وزيارة دراسية واحدة. ومن المتوقع استكمال دورة التعلم عن بعد المقررة، التي ستقدمها أكاديمية الويبو، بحلول يونيو 2019. ومن ناحية أخرى، تم تنفيذ المخرجات المقررة في الوقت المناسب وبنوعية جيدة.

108. ومن السابق لأوانه تقييم النتائج المتوقعة. وأبلغ المستفيدون عن ازدياد الوعي بشأن استخدام الملكية الفكرية في القطاع السمعي والبصري في بلدانهم. وسجلوا أيضا اتجاها إيجابيا مبدئيا نحو اكتساب صناعة الأفلام الطابع المهني، بما في ذلك إضفاء صفة رسمية على العلاقات التعاقدية ومراعاة جوانب الملكية الفكرية. وساهمت مشاركة الويبو أيضا في مراجعة التشريع في بوركينا فاصو والمغرب والسنغال وفي وضع سياسة أفلام في كينيا.

الاستنتاج 4: عن الكفاءة: بوجه عام، طبق المشروع النهج المناسب. والعلاقة بين المزايا والتكاليف (على مستوى المخرجات) هي مشابهة لمشاريع مماثلة للويبو.

109. يشير تنوع الأنشطة (حلقات العمل والحلقات الدراسية بالأساس) إلى أن جزءا كبيرا من تكاليف خلاف الموظفين كان يتعلق بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وزيارة دراسية واحدة. ومن الواضح أن استخدام الحلقات الدراسية لبناء

الكفاءات من خلال تنظيم بعثات إلى المقر هو وسيلة مكلفة لنقل المعرفة. وتهيئة قوة دافعة وشبكات وتبادل الخبرات والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة يقتضي مع ذلك اجتماعات فعلية. وفيما يخص المدخلات التقنية، كان المزج بين الملكية الفكرية والخبرة التجارية مهما. وكان الأهم من ذلك، تحديد الأزمات على امتداد سلسلة قيم القطاع السمعي والبصري برمته ومحاولة معالجتها بطريقة شاملة.

110. وخلال المشروع، برزت بعض الأمثلة المشجعة عن نقل المعرفة بين بلدان الجنوب داخل بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. ورغم بذل بعض الجهود، كانت التبادلات بينها وبين كينيا محدودة، لا سيما بسبب مسائل لغوية واختلافات في الأنظمة القانونية (القانون العام في كينيا والقانون المدني في بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية).

111. وتشير الأدلة الأولية إلى أنه، حيثما كانت البلدان طرفا في سوق مشتركة للإنتاجات والفنانون من مختلف البلدان يتعاونون في الإنتاجات، تمت معالجة مسألة تعزيز القطاع السمعي والبصري على أحسن وجه من خلال تدخلات إقليمية، لا سيما حيث يوجد بالفعل إطار تعاون إقليمي رسمي أو غير رسمي يمكن أن يرتبط به مشروع، كما هو الشأن داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

112. وفيما ظلت أوجه التآزر مع القطاعات الأخرى محدودة نوعا ما، لم تسجل أية ازدواجات أو تجاوزات.

الاستنتاج 5 عن الاستدامة: استمرار المزايا في البلدان المشمولة بالمشروع يقتضي مزيدا من الدعم.

113. من السابق لأوانه محاولة تقييم إمكانية استدامة النتائج على المستوى القطري، حيث أن استمرار المزايا يتوقف بشكل كبير على اضطلاع مكاتب الملكية الفكرية بعملية المتابعة. وتتباين القدرات والموارد المتاحة لمكاتب حقوق المؤلف ووزارات الثقافة المكلفة بوضع سياسات القطاع السمعي والبصري في البلدان المستهدفة.

114. ويصعب تبرير مشروع إضافي من مشاريع أجندة التنمية يغطي القطاع السمعي والبصري في نفس المنطقة أو مرحلة متابعة أخرى بعد العديد من سنوات الدعم، حيث أن مشاريع أجندة التنمية تخدم بالأساس غرض تجريب نهج ابتكارية باستخدام الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية.

115. وقدم المشروع حزمة من الخدمات المختلفة معظمها متاح بالفعل داخل أمانة الويبو وبالتالي سبق تعميمها. ومن شأن تنفيذ أنشطة أخرى خلاف الأنشطة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، من قبيل تقديم دعم أشمل من أجل إضفاء طابع مهني على القطاع السمعي والبصري، أن يتجاوز نطاق ولاية الويبو.

116. ويستدعي ذلك متابعة ضمن إطار البرامج الاعتيادية، رغم أن الطلب المرتفع يستوجب زيادة الموارد المتاحة. وستمثل دورة الويبو للتعلم عن بعد المقررة لفائدة القطاع السمعي والبصري، العنصر الأساسي لضمان استمرار بناء الكفاءات والتدريب.

117. وتطرق المشروع للخيارات البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية (منع النزاعات والوساطة والتحكيم) في الصناعات الإبداعية. وتقتضي معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية بطريقة وافية، مشروعا منفصلا يهدف إلى استكشاف إمكانات الحلول البديلة لتسوية النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان النامية بصفة عامة وتجريب النماذج المحتملة.

4. التوصيات

118. يستند التقييم من الاستنتاجات الواردة أعلاه، التوصيات التالية:

التوصية 1 (من الاستنتاج 3) موجهة إلى أمانة الويبو.

استكمال دورة الويبو للتعلم عن بعد لفائدة القطاع السمعي والبصري كما هو مقرر.

التوصية 2 (من الاستنتاج 5) إلى أمانة الويبو.

(أ) توفير متابعة الدعم للصناعة السمعية والبصرية في أفريقيا من خلال عمل برامج الويبو ذات الصلة، وذلك في حدود ما تسمح به الموارد والخدمات.

(ب) استكشاف خيار الاستمرار في تقديم دعم انتقائي ضمن إطار مشاريع أجندة التنمية الجديدة المحتملة التي تستهدف الصناعات الإبداعية في أفريقيا (في حالة وجودها).

(ج) التقصي عن مدى اهتمام الدول الأعضاء بمشروع من مشاريع أجندة التنمية يتناول مسألة الحلول البديلة لتسوية النزاعات (الوساطة والتحكيم وما إلى ذلك) في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وفي حالة وجود طلب، اقتراح مشروع على اللجنة لتنظر فيه.

التوصية 3 (من الاستنتاجين 1 و4) موجهة إلى أمانة الويبو.

(أ) ينبغي للأمانة، عند إعداد مشروعات أجندة التنمية، أن تقيّم بصورة منهجية المدخلات الإدارية اللازمة مقارنة بحجم العمل المطلوب من مديري المشاريع.

(ب) وعند الاقتضاء، على الأمانة أن تخصص ميزانية لتعيين موظف للمشروع يضطلع بمسؤولية إدارة الشؤون اليومية للمشروع.

(ج) ولاستكمال الخبرة الفنية لمدير المشروع، ينبغي أن يكون موظف المشروع متخصصا في التطوير ومن ذوي الخبرة الميدانية ويتمتع بمهارات ممتازة في إدارة المشاريع.

قائمة الملحقات

الملحق الأول	وثيقة المشروع
الملحق الثاني	المواصفات
الملحق الثالث	قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات
الملحق الرابع	قائمة الوثائق

[تلي ذلك الملحقات]

الملحق الأول: وثيقة المشروع

وثيقة المشروع CDIP/17/7 متاحة على الرابط:

https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=330596

[يلي ذلك الملحق الثاني]

الملحق الثاني: المواصفات

المواصفات

عنوان التكليف:	**تقييم مشروع: تطوير وتعزيز القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية**
اسم الوحدة/القطاع:	**شعبة تنسيق أجندة التنمية، قطاع التنمية**
مكان التكليف:	**إيفيلارد (لوبرنغن)، سويسرا**
وجهات السفر المتوقعة (إن وجدت):	**ستقوم خلال تنفيذ تكليفك ببعثتين إلى المقر الرئيسي للويبو في مدينة جنيف بسويسرا (تحدد التواريخ لاحقاً)**
المدة المتوقعة للتكليف:	**من 2 يناير إلى 25 مايو 2019**

1. الهدف من التكليف:

تمثل هذه الوثيقة اختصاصات تقييم مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية، التي تمت الموافقة عليها خلال الدورة السابعة عشرة المستأنفة للجنة التنمية والملكية الفكرية، المعقودة في جنيف، في أبريل 2016.

وهذا المشروع هو متابعة لمشروع "تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية" الوارد في الوثيقة CDIP 9/13، والذي استند إلى اقتراح قدَّمه وفد بوركينا فاصو. واكتملت المرحلة الأولى في ديسمبر 2015.

وتهدف المرحلة الثانية إلى مواصلة السعي لتحقيق الهدف الرئيسي للمشروع الأصلي، وإلى تسريع الانتفاع بالملكية الفكرية لدعم تنمية القطاع السمعي البصري الأفريقي وإضفاء الطابع المهني عليه. ويتألف المشروع من ثلاثة عناصر رئيسية: العنصر الأول في مجال البحث والتعلم عن بعد، أما العنصر الثاني فيُركِّز على التطوير المهني والتدريب، وأما العنصر الثالث فيتعلق بالأطر التنظيمية والإدارية.

ونفذ المشروع تحت إشراف مديرة المشروع السيدة كارول كرولا، مستشارة رئيسية، شعبة قانون حق المؤلف.

والمقصود أن يكون هذا التقييم تشاركياً. وينبغي أن يتيح مشاركة نشطة لأصحاب المصلحة في المشروعات، ولا سيما فريق المشروع والشركاء والمستفيدون وأي أطراف أخرى مهتمة.

ولهذا التقييم هدفان رئيسيان هما:

1. التعلم من الخبرات المكتسبة خلال تنفيذ المشروع: ما الذي نجح وما الذي لم ينجح لصالح الأنشطة المتواصلة في هذا المجال، مما يتضمن تقييم إطار تصميم المشروع وإدارة المشروع، بما في ذلك أدوات الرصد وإعداد التقارير، علاوةً على قياس النتائج المحققة حتى الآن وبيانها وتقييم احتمالية استدامة النتائج المحققة؛

2. وتوفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.

وسيركز التقويم بشكل خاص خلال التقييم على مدى أداء المشروع دوراً محورياً فيما يلي:

(أ) المساهمة في تعزيز استخدام نظام الملكية الفكرية لتمويل أعمال القطاع السمعي والبصري وإنتاجها وتوزيعها؛

(ب) المضي قدما في تطوير بنية تحتية فعالة للعمليات القائمة على حقوق الملكية الفكرية والترخيص والمهارات ذات الصلة لتحسين العائدات المالية على المبدعين في القطاع السمعي البصري والصناعة.

"1" تصميم المشروع وإدارته

1. ملاءمة وثيقة المشروع الأولية كدليل لتنفيذ المشروع وتقويم النتائج المحققة؛

2. وفائدة أدوات رصد المشروع وتقييمه ذاتياً وإعداد التقارير عنه لإمداد هيئة إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالمعلومات ذات الصلة لأغراض اتخاذ القرارات؛

3. ومدى مساهمة هيئات أخرى في أمانة الويبو في فعالية وكفاءة تنفيذ المشروع وفي التمكين من ذلك؛

4. وإلى أي مدى وقعت المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو إلى أي مدى خففت تلك المخاطر؛

5. وقدرة المشروع على الاستجابة للتيارات والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من العوامل الخارجية.

"2" الفعالية

1. فعالية المشروع وفائدته في المساهمة في تحسين استخدام نظام الملكية الفكرية لتمويل الأعمال السمعية والبصرية وإنتاجها وتوزيعها في البلدان التجريبية المختارة؛

2. وفائدة المشروع وفعاليته في المضي قدما في تطوير بنية إطار وبنية تحتية فعالين ومتوازنين لتنفيذ معاملات قائمة على حقوق الملكية الفكرية وإدارتها في القطاع السمعي والبصري في بلدان تجريبية مختارة؛

3. وفائدة إجراء دراسة نطاق بالنسبة للدول الأعضاء؛

4. وفائدة الحلقات الدراسية والتدريب وبرامج التعلم عن بعد في توفير التعليم المهني والمعرفة العملية فيما يتصل بالتمويل والتوزيع والإدارة والترخيص في المجال السمعي البصري بهدف استدامة التنمية السمعية البصرية على المستوى المحلي.

"3" الاستدامة

احتمالية استمرار العمل على تعزيز القطاع السمعي والبصري في الويبو ودولها الأعضاء.

"4" تنفيذ توصيات أجندة التنمية

مدى ما تحقق من تنفيذ لتوصيات أجندة التنمية 1 و2 و4 و10 و11 من خلال هذا المشروع.

إن الإطار الزمني للمشروع المعتبر في هذا التقييم هو 24 شهراً (من يونيو 2016 إلى يونيو 2018). ولن يكون التركيز على تقييم أنشطة متفرقة، بل على تقييم المشروع ككل وإسهامه في تقويم احتياجات الدول الأعضاء وتحديد الموارد أو السبل لتلبية تلك الاحتياجات، وتطوره مع الزمن، وأدائه بما في ذلك تصميم المشروع وإدارة المشروع والتنسيق والترابط والتنفيذ والنتائج المحققة.

وتستهدف منهجية التقييم الموازنة بين الاحتياجات للتعلم والمساءلة. ولذلك ينبغي أن يهيئ التقييم المجال لمشاركة نشطة في عملية التقييم من جانب أصحاب المصلحة في المشروع: فريق المشروع وكبار المديرين والدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

وسيكون خبير التقييم الخارجي مسؤولاً عن إجراء التقييم، وذلك بالتشاور والتعاون مع فريق المشروع وشعبة تنسيق أجندة التنمية. وستتألف منهجية التقييم مما يلي:

1. استعراض مكتبي للوثائق ذات الصلة المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك إطار المشروع (وثيقة المشروع الأولية ودراسته) والتقارير المرحلية ومعلومات الرصد وتقارير البعثات وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة؛

2. وإجراء مقابلات في مقر أمانة الويبو (فريق المشروع وغيره من الهيئات المساهمة في صلب المشروع وما إلى ذلك)؛

3. وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مستخدمي و/ أو المستخدمين المحتملين لقاعدة البيانات.

2. النواتج/الخدمات

سيكون المقيم مسؤولاً على توفير تقرير تقييمي كما هو موصوف أعلاه ووفقاً للتفاصيل الأخرى المحددة في هذه الوثيقة.

.../

سيسلم المقيّم ما يلي:

1. تقرير استهلال يحتوي على وصف لمنهجية التقييم والأسلوب المنهجي، وأدوات جمع البيانات (بما في ذلك ما يجرى من استقصاءات لآراء المستفيدين وأصحاب المصلحة)، وطرائق تحليل البيانات، وأصحاب المصلحة الرئيسيين المطلوب إجراء مقابلات معهم، وأسئلة التقييم الإضافية، ومعايير تقييم الأداء، وخطة عمل التقييم؛

2. ومشروع تقرير التقييم مع توصيات قابلة للتنفيذ استناداً إلى النتائج والاستنتاجات؛

3. وتقرير التقييم النهائي؛

4. وملخصاً تنفيذياً شاملا لتقرير التقييم النهائي، على أن يكون مقسماً على النحو التالي:

"1" وصف منهجية التقييم المستخدمة؛

"2" وملخص النتائج الرئيسية القائمة على أدلة متمحورة حول أسئلة التقييم الرئيسية؛

"3" والاستنتاجات المستخلصة استناداً إلى النتائج؛

"4" وتوصيات مستمدة من الاستنتاجات والدروس المستفادة.

ومن المتوقع بدء تقييم المشروع هذا في 2 يناير 2019 واستكماله في 15 مارس 2019. وسيكون التقرير باللغة الإنكليزية.

3. إعداد التقارير

سيكون الاستشاري تحت إشراف مدير شعبة تنسيق أجندة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، على المقيِّم أن:

(أ) يعمل عن كثب مع شعبة تنسيق أجندة التنمية، وسيتولى كذلك التنسيق مع مديري البرامج ذات الصلة في الويبو حسب الاقتضاء؛

(ب) ويتكفل بجودة البيانات (الصلاحية والاتساق والدقة) في جميع مراحل إعداد التقارير التحليلية (تقرير الاستهلال وتقرير التقييم النهائي).

4. سجل المقيِّم

السيد دانييل كيلير له باع طويل في إعداد مشروعات التقييم وإدارتها وفي إجراء التقويمات المؤسسية في القطاعين العام والخاص. وللسيد كيلير خبرة سابقة في الويبو أيضاً، حيث أعد تقارير بشأن بعض مشروعات أجندة التنمية المستكملة، وهي تحديداً مشروع تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (الوثيقة CDIP/7/6)، ومشروع حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الوثيقة CDIP/5/7 Rev.)، ومشروع بشأن المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية (CDIP/6/6/Rev.)، ومشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول.

5. مدة العقد والأتعاب

يبدأ العقد في 2 يناير 2019 وينتهي في 25 مايو 2019. وينبغي خلال هذه الفترة اتباع الجدول الزمني التالي:

ينبغي تقديم تقرير الاستهلال للويبو في موعد غايته 10 فبراير 2019. وستصلك تعليقات الويبو في موعد غايته 20 فبراير 2019. ويجب تقديم مشروع تقرير التقييم للويبو في موعد غايته 1 مارس 2019. وستأتيك التصحيحات الوقائعية على المشروع في موعد غايته 5 مارس 2019. ويجب تقديم تقرير التقييم النهائي في موعد غايته 10 مارس 2019. ويجب تقديم الصيغة النهائية من تقرير التقييم الذي يضم رد الإدارة في مرفق خلال دورتها الثالثة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 20 إلى 24 مايو 2019. وسيطلب منك عرض تقرير التقييم في دورة اللجنة تلك.

يدفع لخبير التقييم نظير خدماته مبلغ جزافي مقداره 000 10 فرنك سويسري على دفعتين:

1. 50 في المائة بعد قبول الويبو للتقرير الأولي؛

2. 50 في المائة بعد قبول الويبو للتقرير النهائي عن التقييم.

يسدد المبلغ رهنا بتلقي الخدمات المطلوبة واستجابتها لهذه الاختصاصات وبعد إنجاز المهام الواردة فيها.

[يلي ذلك الملحق الثالث]

الملحق الثالث: قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات

1. السيد روب أفت، مكتب Compliance Consulting، لوس أنجلس
2. السيدة مايا باشنار، مديرة، شعبة أداء البرامج والميزانية
3. السيد عرفان بالوش، شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية
4. السيد وليب بارا، مدير عام، مكتب بوركينا فاصو لحقوق المؤلف، بوركينا فاصو
5. السيدة فيرا كاستانييرا، مستشارة قانونية، تحالف الفيلم والتلفزيون المستقل (IFTA)
6. السيدة كارول كرولا، مستشارة كبيرة، شعبة قانون حق المؤلف
7. السيد كيفين ديردر، مستشار، سلوفينيا
8. السيدة ألتاي تيدلا ديستا، مديرة، برنامج التعلم عن بعد، أكاديمية الويبو
9. السيد عزيز دينغ، مستشار وزير الثقافة، السنغال
10. السيد جورج غندور، كبير مديري البرامج، شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية
11. السيدة ميريم هايبل، مراسلة في المجال السمعي والبصري لبوركينا فاصو وكوت ديفوار، سفارة فرنسا، كوت ديفوار
12. السيد مارك سيري كوري، مدير، المكتب الإقليمي لأفريقيا، قطاع التنمية
13. السيد إغناسيو دي كاسترو لياماس، نائب المدير ورئيس، قسم العلاقات الخارجية ومنازعات الملكية الفكرية، قطاع البراءات والتكنولوجيا
14. السيد ماريو ماتيس، نائب المدير العام، قطاع التنمية
15. السيد إسماعيل منكاري، مدير المكتب المغربي لحقوق المؤلف، المغرب
16. السيد ألان مودو، نائب الرئيس، شركة DIFFA، فرنسا
17. السيد بيرتران موليري، مستشار رئيسي للمنتجين، المملكة المتحدة
18. السيد بونوا موليز، مدير، شعبة البنية التحتية لحق المؤلف
19. السيد جون-أوبير نانكام، منتج، شركة Martika Productions، كوت ديفوار
20. السيدة ماريسلا أوما، مديرة تنفيذية سابقة، المجلس الكيني لحقوق المؤلف

21. السيد تيموتي أوفاس، مدير، لجنة الأفلام الكينية

22. السيد إدوارد سيجي، مدير، مجلس حق المؤلف الكيني

23. السيدة إيرين فييرا، مديرة عامة، مكتب كوت ديفوار لحقوق المؤلف، كوت ديفوار

24. السيدة ميشيل وودز، مديرة، شعبة قانون حق المؤلف

[يلي ذلك الملحق الرابع]

الملحق الرابع: قائمة الوثائق

وثائق التقييم

- الويبو، السياسة المنقحة للتقييم (الطبعة الثانية 2020/2016)، 19 فبراير 2016.
- لجنة المساعدة الإنمائية، سلسلة المبادئ التوجيهية والمرجعية، معايير الجودة للتقييم الإنمائي، لجنة المساعدة الإنمائية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2010.
- فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، قواعد التقييم ومعاييره (أحدث نسخة في يونيو 2016).

وثائق الويبو البرامجية

- التوصيات الخمس وأربعين التي اعتمدتها الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو في إطار جدول أعمال التنمية للويبو، 2007.
- البرنامج والموازنة للثنائية 2017/2016.

وثائق الويبو الأخرى

- تقرير موجز فعلي، شعبة قانون حق المؤلف، طبع في 20 فبراير 2019
- التعليم الإداري رقم 30/2015 بشأن إنشاء قسم الاقتصاد الإبداعي التابع لشعبة الاقتصاديات والإحصاءات، 13 يوليو 2015
- التعليم الإداري رقم 6/2019 بشأن معهد التدريب القضائي للويبو، 15 فبراير 2019

تقرير المشروع والتقرير المرحلي

- وثيقة المشروع CDIP 17/7، الملحق، 4 أبريل 2012، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11)
- تقرير مرحلي: CDIP 18/2، 15 أغسطس 2016، الملحق السادس، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية"
- تقرير مرحلي: CDIP 20/2، 20 سبتمبر 2017، الملحق الرابع، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية"
- تقرير مرحلي: CDIP 22/2، 14 سبتمبر 2018، الملحق الخامس، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية"

- تقرير التقييم الذاتي الداخلي "لمشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية" (25 فبراير 2019)

نتائج المشروع

- مادة حلقة عمل: رسم خارطة صناعة الرسوم المتحركة في أوروبا، يناير 2017، السيدة مارتا خيمينس بوفاريس، فبراير 2017

- تقرير بعثة، حلقة عمل حول الرهانات الجديدة للقطاع السمعي والبصري، السنغال، 3 فبراير 2017 (عرض جانبي)، السيدة مارتا خيمينس بوفاريس

- مذكرة داخلية، حلقة دراسية عن مساهمة حقوق المؤلف في تمويل القطاع السمعي والبصري (ولقاءات أخرى)، من 27 فبراير إلى 3 مارس 2017، المهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون، واغادوغو، بوركينا فاصو، السيدة كارول كرويلا، 31 مارس 2017

- تقرير اجتماع للموافقة على "قانون الصحافة" وتحليل التعليقات القانونية على مشروع قانون الصحافة للسنغال، الأستاذ جيل فيركين، باريس فرنسا

- برنامج، حلقة دراسية عن حق المؤلف والتنمية والتمويل والتسويق في القطاع السمعي والبصري، نظمتها الويبو بتعاون مع المجلس الكيني لحقوق المؤلف ولجنة الأفلام الكينية، نيروبي، في الفترة من 11 إلى 12 أبريل 2017

- حلقة دراسية استقصائية، في نيروبي، في الفترة من 11 إلى 13 أبريل 2017

- تقرير بعثة، بعثة الدعم التقني (المشورة وتعزيز قدرات المكتب السنغالي لحق المؤلف، داكار، السنغال، في الفترة من 27 إلى 30 يونيو 2017، السيدة كارول كرويلا، 3 أغسطس 2017

- تقرير بعثة، مؤتمر دولي بشأن حق المؤلف وتنظيم القطاع السمعي البصري في العصر الرقمي، أبيجان، كوت ديفوار، 15 و16 مايو 2017، سيلفي فوربان 7 يوليو 2017

- برنامج ندوة الحماية القانونية لهيئات البث والقطاع الرقمي، من تنظيم المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتحاد الأفريقي للبث الإذاعي، بدعم من وزارة الثقافة، داكار، السنغال، 1 2 و13 ديسمبر 2017

- تقرير بعثة، دورة تدريبية، الاتحاد الأفريقي للبث الإذاعي، 10 و11 ديسمبر 2017، وندوة لفائدة القضاة، سالي، السنغال، 12 و13 ديسمبر 2017، كارول كرويلا

- تقرير بعثة، حلقة دراسية دون إقليمية عن الإدارة الجماعية لحقوق القطاع السمعي والبصري، الجديدة، المغرب، يومي 9 و10 يناير 2018، السيدة سيلفي فوربان، 25 يناير 2018

- توصيات الحلقة الدراسية دون إقليمية عن الإدارة الجماعية لحقوق القطاع السمعي والبصري، الجديدة، المغرب، يومي 9 و10 يناير 2018، السيدة سيلفي فوربان، 25 يناير 2018

- برنامج دورة "حقوق المؤلف وتنظيم اقتصاد مسلسلات القطاع السمعي والبصري في أفريقيا" نظمتها الويبو بتعاون مع سوق "سلسلة-المسلسلات" ومكتب بوركينا فاصو لحقوق المؤلف، واغادوغو، بوركينا فاصو، 1 مارس 2018

- نتيجة مشروع: CDIP 21/INF2، 21 مارس 2018، دراسة جدوى بشأن تحسين جمع البيانات الاقتصادية في القطاع السمعي والبصري في عدد من البلدان الافريقية، أعدتها السيدة ديرد كيفين، خبيرة إعلامية، بتعاون مع السيدة سحر علي، خبيرة إعلامية وصحفية

- تقرير بعثة، ورشة للموافقة على مشروع القانون الخاص بمراجعة قانون حق المؤلف، دورة تدريبية عن حقوق المؤلف ضمن إطار سوق "سلسلة-المسلسلات"، واغادوغو، بوركينا فاصو، في الفترة من 27 فبراير إلى 5 مارس 2018، السيدة كارول كرويلا، 1 يوليو 2018

- تقرير بعثة بشأن متابعة حلقة دراسية تدريبية عن حقوق المؤلف بعنوان "تحقيق ربحية أكبر بالنسبة للمعاملات القائمة على حقوق المؤلف في القطاع السمعي والبصري: إطار السياسة"؛ حلقة دراسية عن التحكيم؛ والمشاركة في طاولة مستديرة عن السياسة – كالاشا، السوق الدولية للتلفزيون والأفلام، نيروبي، كينيا، في الفترة من 23 إلى 29 مارس 2018، السيدة كارول كرويلا، 29 يونيو 2018

- حلقة عمل إقليمية بشأن تطوير الأنظمة الخاصة بأجور النسخ في أفريقيا، في الفترة من 11 إلى 13 سبتمبر 2018 (بمشاركة الويبو)

وثائق تتعلق بالمشروع CDIP 9/13 (المرحلة الأولى)

- وثيقة المشروع: CDIP 9/13، الملحق، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11)

- تقرير مرحلي:CDIP 12/2 ، 12 سبتمبر 2013، الملحق الثاني عشر، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية" (رمز المشروع DA_1_2_4_10_11)

- تقرير مرحلي: CDIP 14/2، 28 أغسطس 2013، 13 أغسطس 2015، الملحق الرابع، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية"

- تقرير مرحلي: CDIP 16/2، 13 أغسطس 2015، الملحق الأول، "مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية"

- تقرير مرحلي: CDIP 17/3، 21 يناير 2016، تقرير تقييم خارجي مستقل عن مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، من إعداد السيد غلين أونيل، مؤسس شركة Owl RE لاستشارات التقييم، جنيف

- تقرير مرحلي: CDIP 12/INF/3، دراسة نطاق لمشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي والبصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية، أنجزت في سياق المشروع CDIP/9/13، من إعداد مستشاري الويبو السيد بيرتران موليه وبونوا مولر

وثائق أخرى

- التوجيه رقم 02/2018/CM/UEMOA المتعلق بتنسيق الأحكام الخاصة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في مجال الصورة داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

- تعزيز القطاع السمعي والبصري الأفريقي، معلومات السوق حساسة، السيدة ديردري كيفن، مستشارة إعلامية، سلوفينيا، مارس 2018.

[نهاية الملحق الرابع والوثيقة]